

Distr.: General  
28 June 2013  
Arabic  
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون  
البند ٩٩ (م) من القائمة الأولية\*  
نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح  
وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٢	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	.....	كوبا
٤	.....	لبنان
٥	.....	قطر

\* A/68/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160713 150713 13-37795 (A)



## أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في الفقرة ٤ من قرارها ٣٧/٦٧ المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة"، جميع الدول الأعضاء أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في هذا القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

٢ - وعملا بذلك الطلب، أرسلت في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء لدعوها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. وترد في القسم "ثانيا" أدناه الردود التي وردت حتى الآن في هذا الشأن. وستصدر أي ردود أخرى في شكل إضافات لهذا التقرير.

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تشكّل حماية البيئة إحدى أولويات كوبا. ذلك أن لدى كوبا قواعد قانونية متينة لحماية البيئة والموارد الطبيعية، تتوخّى الهيئات المختصة الصرامة في تطبيقها.

وتكفل كوبا التقيد الصارم بهذه القواعد في جميع مناحي الحياة العامة، بما في ذلك في صياغة وتنفيذ معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي هي دولة طرف فيها، من قبيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولدى كوبا العديد من الصكوك التي تكفل حماية البيئة في تنفيذ معاهدات واتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي هي طرف فيها، ومنها ما يلي:

- المادة ٢٧ من دستور جمهورية كوبا، التي تشمل مفهوم التنمية المستدامة
- القانون رقم ١٩٩٧/٨١ المتعلق بالبيئة الذي يحدد المبادئ التي تقوم عليها السياسة البيئية في كوبا

- المرسوم التشريعي رقم ٢٠٧، وعنوانه "بشأن استخدام الطاقة النووية"، الذي يرسى المبادئ العامة المنظمة لهذه الأنشطة
  - المرسوم رقم ٢٠٨ المعنون "بشأن النظام الوطني لحصر المواد النووية ومراقبتها"، الذي يرسى القواعد اللازمة لإعمال النظام المشار إليه، بهدف الإسهام في إدارة تلك المواد بفعالية والكشف عن استخدامها أو فقدانها أو نقلها بشكل غير مأذون به
  - النظام القانوني المتعلق بالأمن البيولوجي وتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والذي يرد في المرسوم التشريعي رقم ٩٩/١٩٠ المعنون "بشأن الأمن البيولوجي"، الوارد في القرار رقم ٢٠٠٤/٢ الصادر عن وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة بعنوان "قواعد حصر ومراقبة المواد البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا المتعلقة بها" في أحدث نسخة من "قائمة العناصر البيولوجية التي تؤثر في الإنسان والحيوانات والنباتات" وفي "قواعد منح الأذونات في مجال الأمن البيولوجي". ويرد الصكّان الأخيران في قراري الوزارة رقم ٢٠٠٦/٣٨ و ٢٠٠٧/١٨٠، على التوالي
  - المرسوم التشريعي رقم ١٩٩٩/٢٠٢ الذي ينظم تطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني
  - الاتفاق رقم ٥٥١٧ الصادر عن اللجنة التنفيذية لمجلس الوزراء لعام ٢٠٠٥، المعنون "بشأن المخالفات الناجمة عن انتهاك أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية"، الذي يتمّ التدابير التشريعية المطلوبة لتطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- وتؤكد كوبا من جديد أهمية التقيد الصارم بالقواعد البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وتبغى مراعاة المعايير البيئية ذات الصلة بالموضوع مراعاة تامة لدى التفاوض، في المحافل الدولية لنزع السلاح، على معاهدات واتفاقات دولية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.
- وقد اكتسب بلدنا خبرة واسعة في اعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات التي تمكنه من التقيد بالقواعد البيئية؛ بيد أن وجود أسلحة الدمار الشامل وتطويرها المستمر وإمكانية استخدامها هي من أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتوازن البيئي الهش في كوكبنا، وتحقيق التنمية المستدامة للناس كافة دون تمييز.
- والواقع أن مائة سلاح فقط من الأسلحة النووية الموجودة حاليا في العالم، التي يصل عددها إلى نحو ١٩٠٠٠ سلاح، تكفي لحدوث شتاء نووي يمكن أن يؤدي في فترة وجيزة إلى موت البشر جميعا وتدمير بيئة كوكب الأرض.

وتحدد كوبا دعوتها إلى البدء دون تأخير في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ضمن إطار زمني محدد وفي ظل مراقبة دولية صارمة. وأي معاهدة دولية بشأن نزع السلاح النووي يجب أن تتضمن بالضرورة تدابير لحماية البيئة.

وما فتئت اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل الاتفاق الدولي الوحيد الذي ينص على القيام، بشكل يمكن التحقق منه، بتدمير أسلحة الدمار الشامل والمنشآت التي تنتجها، وكذلك على التدابير الكفيلة بحماية البشر والبيئة.

ويكتسي تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن طريق بروتوكول يكون ملزماً قانوناً ويتم التوصل إلى وضعه بالتفاوض ومتعدد الأطراف، أهمية حاسمة لحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي في كوكبنا.

ويظل الحل الوحيد الفعال لتلافي العواقب الوخيمة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل هو التخلص التام من هذه الأسلحة.

ومن المهم تأكيد مدى صلة وأهمية اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، التي صدقت عليها كوبا في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٨، والتي لا تزال نافذة تماماً.

## لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

إن لبنان لا يمتلك أسلحة تؤثر أو تضر بالبيئة وهو مع الاتفاقيات التي تنص على نزع السلاح والحد من التسليح ومراعاة المعايير البيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار القلق الذي تسببه إسرائيل من جراء امتلاكها واحتفاظها بترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل، التي يمكن أن تضر بالبيئة حتى في حال عدم استعمالها.

## قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠١٣]

- لا تحوز دولة قطر من الأسلحة إلا الأسلحة التقليدية المسموح بها دولياً، وبالقدر الأدنى اللازم لحماية أمن الوطن في ظل الظروف الدولية والإقليمية، وتعمل دولة قطر على رفع مستوى كفاءة السلاح من ناحية الصيانة والتدريب بما يسمح بإطالة أمد استخدامه وعدم الحاجة لتكديس المزيد منه.
- أنشئت شعبة للأمن البيئي بالقوات المسلحة القطرية، وقد أنيط بها العديد من المهام البيئية والتي من ضمنها "مراعاة تطبيق المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح"، وذلك من خلال:
  - (أ) وضع الاشتراطات والمعايير البيئية للقوات المسلحة والإشراف على تطبيقها.
  - (ب) المشاركة في جميع اللجان الخاصة بإعداد التمارين والتدريبات العسكرية لمراقبة تطبيق المعايير البيئية سواء قبل أو أثناء أو بعد الانتهاء من التمرين.
  - (ج) الإشراف على عملية التخلص من الذخائر المختلفة منتهية الصلاحية لمراعاة تطبيق المعايير البيئية، حيث تقوم الشعبة بوضع الاشتراطات البيئية لعمليات التخلص تجنباً لحدوث أي أضرار بالبيئة.
  - (د) الإشراف على جميع أعمال الرماية لمختلف الوحدات العسكرية.
  - (هـ) تشارك الشعبة في صياغة القوانين والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية، والتي من ضمنها اتفاقية الأسلحة الكيميائية.